

قرار رقم (٢٤١) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ١١/٤/٢٠١١

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع علي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة علي التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،
وعلي القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والادوات المالية غير المصرفية ،

وعلي قرار الهيئة رقم (٣٩٤) لسنة ١٩٩٧ بشأن القواعد المنظمة لممارسة أعمال الوساطة في التأمين والتزامات الوسطاء والأعمال المحظورة عليهم وتعديلاته،

وعلي قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم (١٥٧) لسنة ٢٠١٠ بتفويضنا في اعتماد قرارات القيد والتجديد وإعادة القيد والشطب في سجل الخبراء الاكتواريين وسجل خبراء التأمين الاستشاريين وسجل خبراء المعاينة وتقدير الاضرار وسجل وسطاء التأمين .

وعلي مذكرة الادارة المركزية للترخيص والقيد للمهنيين المؤرخة ٢٠١١/٤/٧ .

" قرار "

مادة أولي: يشطب قيد أسم وسيط التأمين الآتي ذكره فيما بعد من سجل وسطاء التأمين لعدم استيفائه المستندات المطلوبة لتجديد قيد اسمه بالسجل المذكور

م	الاسم	رقم القيد	اسم الشركة
١ .	وسام منير شكرى تادرس	١٦٢٢٩	المهندس

مادة ثانية : علي الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

أ . د . عادل منير عبد الحميد (

عادل منير عبد الحميد
نائب رئيس الهيئة



مذكرة

التاريخ : ٢٠١١/٤/٧

السي : السيد الاستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة .

من : الادارة المركزية للترخيص والقيد للمهنيين .

الموضوع : شطب قيد وسيط تأمين بسبب عدم استيفاء مستندات .

م	الاسم	رقم القيد	اسم الشركة
١.	وسام منير شكرى تادرس	١٦٢٢٩	المهندس

العرض : تقضي المادة (٧٢) من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٨١ باصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر وتعديلاته بأنه " لا يجوز لوسطاء التأمين أو إعادة التأمين أن يزاولوا أعمالهم ما لم تكن أسماؤهم مقيدة في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة .

كما تقضي المادة (٧٣) من القانون المذكور " بأن يتم القيد والتجديد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة كما يتم شطب القيد إذا فقد الوسيط أحد شروط القيد أو بناء على طلبه إذا لم يتم بتجديد قيده " .

— إعمالاً لأحكام المادة المشار إليها فقد تبين وجود عدد (١) وسيط انتهى تاريخ قيده بالسجل سالف الذكر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣٠ ولم يستوفى المستندات المطلوبة لاتخاذ اجراءات تجديد قيد اسمه بالسجل سالف الذكر .

— لذا فقد أعدت الإدارة مشروع القرار المرفق بشطب قيد أسمه من سجل وسطاء التأمين بالهيئة وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

الرأى : برجاء التفضل فى حالة موافقة سيادتكم - اعتماد القرار المرفق .

المدير العام
(حسن رضوان)

أحمد

رئيس الادارة المركزية
للترخيص والقيود للمهنيين
(محمد عبد العظيم ملازم)